

ذممة دون حدود

دولة الرئيس العماد ميشال عون

ما حدث بالأمس مع طلاب التيار الوطني الحر، والتزام الصمت حيال هذا الاعتداء من قبل من يدعون أنفسهم ممثلي الشعب اللبناني، يدعوننا للتأمل بمدى الانحطاط المعنوي الذي وصل إليه هؤلاء، لقد تجاوز رضوخهم لتعسف السلطة العميلة جميع الحدود الدنيا التي ما بعدها حدود.

إن القمع لم يكن لمشاغبين لأنه لم يكن هناك شغب، بل كان لرموز وطنية يهتف لها المتظاهرون؛ كان قمعاً للعلم اللبناني الذي أسقطه حكم المرتهنيين من موقع الرمز إلى فئة الممنوعات التي تصدرها قوى الأمن على حواجزها وتوقف حاملها، بينما العلم السوري هو جواز مرور لكل مجرم ومشبوه، يستطيع حامله أن يسير عكس السير وينحرف عن الأخلاق، ويرتكب جميع أنواع الجرائم، وله في كل ما يعمل دعم وسند.

كان قمعاً ذاتياً لقوى الجيش والأمن التي يطالب بها المواطنون لأن تكون وحدها رمز سيادتهم، ووحدها مسؤولة عن أمنهم و أرضهم. فإذا بها تنهال عليهم ضرباً مبرحاً كمن يجلد نفسه إرضاءً للذلة المحتل السادية. كان قمعاً للقوى السياسية التي تنتحب وتندب فقدان السيادة، وإذ بها تهرب وتختبئ عند كل استحقاق لتبرر ما لا يُبرر، فتجعل من جنبها حكمة ومن تواطئها حنكة. فأين موقفها عندما يُضرب المنادون بعودة القرار الحر إلى معازل المؤسسات الوطنية؟ وهل ما زالوا قاصرين، يفتشون عن وصيٍّ للتعويض عن قصورهم؟

كان قمعاً للحرية السجينة في مبنى ال أم. تي. في. عندما حاول أبناؤها تفقدتها بعد أن هجرها الجميع وتركوها تواجه مصيرها منفردة، كما تركوا أمر سجنها إلى القضاء السياسي، فاستعملوه غطاءً دخانياً كثيفاً للانسحاب من المعركة مع الاحتفاظ بماء الوجه.

كان قمعاً للصحافة ونقاباتها التي حنت رقبتها لتثبت النير فيها، وتلقّت الصفعات، ولم تنثر لكرامتها احتراماً "الدقة المرحلة"، وإذا كان الطلاب قد ضربوا لأنهم اعتدوا على رجال الأمن كما يدعي السفهاء، فلأي سبب ضرب رجال الصحافة؟؟ ولكن يبدو بأن عار الصمت عن الجريمة أمسى يتوجّ هامة الجميع.

إن ما يقلق، ليس التعرض بالضرب للمواطنين وكبت حرياتهم، فهذه طبيعة الحكم البعثي المخابراتي المستورد من دمشق، والذي يجد في قصور الإقطاع الديني والسياسي والفكري ملجأً له. إن ما يقلق فعلاً هو أن يسكت الجميع عن سقوط الرموز التي تمثل وجود الوطن، وتحلّ مكانها رموز مذهبية لسياسات مذهبية، تعمل لتفتيت الوطن في ظل خطاب تكاذبي يحمل شعار توحيده.

لقد آن للشعب اللبناني أن يتنبه لهذا التكاذب المتمادي وإلى المشاركين فيه، وإلى أن دولة القانون، هي بلواقع عصابة تنتهك جميع القوانين والحقوق، فلم توفر حقداً إلا وتغذيه.. ولكن النار هذه المرة لن تلتهم إلا مضميها.

وأخيراً نذكر بأن أجساد الأبرياء لن تبقى مستباحة دون عقاب، ولن يكون هناك "عضوم" لتبرئة المجرمين وتجريم الأبرياء.

٢٠٠٣/٥/٦